



## سؤال التضامن وتفعيل منظومة القيم

د. عبد الرحمن العضاوي

أستاذ مقاصد الشريعة والفكر الإسلامي بجامعة مولاي سليمان ببني

ملال - المملكة المغربية

لقد كان التطور الهائل للعلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر يلح على العقل الإنساني مناقشة ما لم يسبق أن تمت مناقشته في العلوم الإنسانية والطبيعية، وهو مستقبل الكائنات البشرية وإنسانية هذه الكائنات. وذلك أن هذا المستقبل ينطوي على تهديدات كبرى، كان أهمها مواجهة الخوف من انهيار البيئة وعلاقتها بالتصنيع والتدمير، والخوف من انهيار الحضارة الإنسانية وزوالها من خلال كارثة نووية. وانضاف إلى لائحة إنتاج الخوف بروز جائحة كورونا التي خيمت على العالم كله، ولم تميز بين جنس وجنس، ولون ولون، وثقافة وثقافة، ودين ودين، وغني وفقير، فجسدت بحق اشتراك البشرية في الشعور بالخوف، واستكشاف أخطاره الممكنة بتخيلها قصد تجنب الوقوع فيها. وقد ارتبط هذا الاستكشاف للخوف بسؤال القيم وأهميته في فهم الواجب الوجودي الذي يستشعر قيمة كينونة الإنسان وفاعليته وضرورة التعارف مع الآخر والاعتراف به. وفتحت جائحة كوفيد 19 رؤية جديدة للعالم محورها التفكير القيمي باعتباره سؤالاً فلسفياً عميقاً في بناء مستقبل عالمي روحه - في المقام الأول - التأمل الأخلاقي ومقاصده في الخروج من الأنا إلى الغير عبر التواصل والتضامن.

إن علم الأخلاق باعتباره مجموع الأوامر والنواهي المقررة ديناً

أو عقلاً عند مجتمع مخصوص وفي مرحلة تاريخية مخصوصة، لا ينفك عن علم القيم باعتباره نظراً في أحكام القيمة التي تتعلق بالأفعال إن تحسيناً أو تقبيحاً. فيتبين أن التفكير المتأمل للواقع القيمي ودراسته بقواعد المنهج العلمي هو موضوع فلسفة القيم؛ إذ القيمة هي كل ما له شأ في التصور وفي الفعل لدى الأفراد والجماعات.

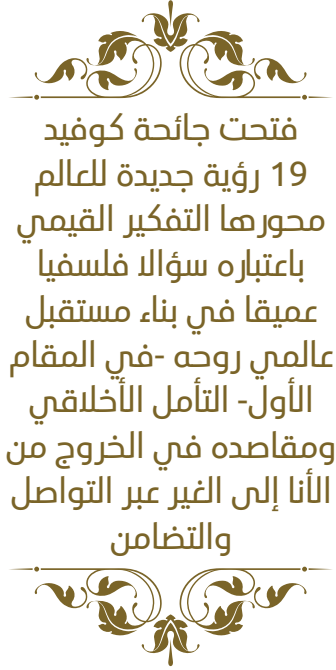
إن المتأمل في واقع قيم العالم المعاصر يجد أن القيم ليست هي ما يعوزه، بل إن الفاعلين هم الذين تعوزهم

القيم<sup>1</sup>، ولهذا يتساءل أحد الباحثين الغربيين عن وجود معايير قيمية كونية في الثقافة الغربية، فتوصل إلى أنها لا تحمل أية كونية إلا ما كان من إمكانية وجوب التلاقي والقدرة على التواصل<sup>2</sup>.

لقد صارت القيمة في السياق الوضعي هي "الوجود من حيث كونه مرغوباً فيه أو موضع رغبة ممكنة"، فهي من الناحية الذاتية صفة في الأشياء قوامها أن تكون موضع تقدير إلى حد كبير. ومن الناحية

1 - فلسفة القيم، بول رزفبر ص 119.

2 - Reboul Olivier. Nos valeurs sont-elles universelles ? In: Revue française de pédagogie, volume 97.p 10.



فتحت جائحة كوفيد  
19 رؤية جديدة للعالم  
محورها التفكير القيمي  
باعتباره سؤالاً فلسفياً  
عميقاً في بناء مستقبل  
عالمي روحه -في المقام  
الأول- التأمل الأخلاقي  
ومقاصده في الخروج من  
الأنا إلى الغير عبر التواصل  
والتضامن





الموضوعية صفة في الأشياء من حيث إنها جديرة بشيء قليل أو

كثير من التقدير، نحو قيمة العقل

والحرية والثقافة والتضامن ... وكلها

قيم أخلاقية تواكب قيما أخرى هي

القيم الجمالية والمنطقية والسياسية

والاقتصادية، وبهذا صار لا يُتكلم عنها

باعتبارها قيما منعزلة، وإنما تشكل

منظومة قيمية يقصد بها مجموع قيم

مترابطة تنتظم كلا واحدا يضيف على كل

جزء من أجزائه دلالته، ويمنحه بعده أو أبعاده في إطار سُلّم معين

تتسلسل فيه وفق منطق معين.

فالخير والعدالة والإنصاف والمساواة والسلم والاعتراف والتعارف

والتضامن "قيم يمكن النظر إلى كل واحدة منها بمفردها، ويمكن

النظر إليهما في ارتباطها داخل منظومة معينة تضيف عليهما معنى خاصا

يختلف قليلا أو كثيرا، قوة وشدة، عن معناها منفردة. والمنظومة التي

تعطي لهذه القيم معناها الخاص ذاك، يجب النظر إليهما، لا بوصفها

منظومة قيم وحسب، بل بوصفها كذلك منظومة ثقافية حضارية"<sup>1</sup>.

فالقيم الجمالية والأخلاقية الدينية والعقلية تتعايش وتتجاوز،

وقد تختصم دون أن تتصارع وينكر بعضها بعضا. وذلك أن القيم

1 - نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية، الجابري، ص 48، ضمن بحوث الأخلاقيات الإسلامية وأسس الديمقراطية/ 2000. ملف مجلة مقدمات.

العقلية حين تفصلَ عن الدين فمن حيث جعلها مطلباً عملياً من مطالب العقل، ولا تتحقق دون رقابة العقل. والقيم الدينية حين تؤكد على أسبقيتها على العقلية فمن حيث اعتبار الدين مسدداً للعقل. فدعوى استقلال أحدهما عن الآخر بدعوى حرية العقل أو عدم اكتماله، إشكالية تجزئية لا تقف بمنظور برهاني قويم عند مصدرية إرادة الفعل الروحية والمادية عند الفاعل الإنساني.

فأية قيمة من القيم تدرس من حيث العلاقة المزدوجة التي يقيمها الفاعل الكائن من داخل مرجعيته الثقافية، مع الغايات المقاصدية الضرورية والحاجية والتحسينية في الواقع الإنساني، لمعرفة الشروط الوظيفية التي تبيّن إمكان التعارف والتواصل والتضامن. ومن تلك الشروط ارتباط الفاعل بالقانون باعتباره الرمز الأول المعبر عن التضامن الآلي والتضامن العضوي، والمؤثر على الفاعلية الاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن كل ما تقدم من شأنه أن يكشف جوانب عديدة من مقارنة سؤال القيم وتأثيره لتفعيل قيمة التضامن وتشغيل نظامها الأخلاقي في زمن جائحة كورونا خاصة، وسيادة الخوف من المستقبل عامة. وستتم هذه المقاربة بمنهج تحليلي من خلال محورين اثنين، يتناول أولهما سؤال قيمة التضامن من خلال نماذج نظرية، وثانيهما قصصية التضامن نحو أفق كوني لقيم التعاون.

### سؤال قيمة التضامن من خلال نماذج نظرية

يمكن القول إن قيمة التضامن عبارة عن كفاية حاجة محتاج



الشيء، وهي انفعال نفسي من لدن الأنا ينتج شعورا بأن الغير محتاج شيئاً بسبب ضيق أو عسرة أو ابتلاء. وهذا الشعور بتألم المحتاج فطري في الذات الإنسانية، تندفع به للقيام بكفاية حاجته وتخليصه من آلام تلك الحاجة المادية أو المعنوية. فهذا الشعور تعاون وتكافل ومواساة عند الكروب والشدائد والابتلاءات. فالبشرية في تعاقبها التاريخي عرفت على اختلاف أديانها وثقافتها وحضاراتها ابتلاءات عديدة من الزلازل والفيضانات والمجاعات والطواعين التي تحدث عنها المؤرخون ومنهم المسلمون، نحو المقريزي وابن تغري بردي وابن كثير وابن إياس وابن بطوطة وابن عذاري المراكشي.

أن كوفيد 19 في  
زمن العولمة ليس أمراً  
جديداً في الجوائح، بل  
واقعة تاريخية تكشف  
تطور العقل البشري  
في مواجهتها بحسب  
الإمكان التاريخي والسقف  
المعرفي الذي يحكم  
فترات الجوائح

ومن هذه الطواعين طاعون عمواس  
سنة 18هـ، وطاعون الجارف سنة 69هـ،  
وطاعون الأشرف سنة 87هـ، وطواعين  
أخرى في المشرق والمغرب.. فبهذا يتبين  
أن كوفيد 19 في زمن العولمة ليس أمراً  
جديداً في الجوائح، بل واقعة تاريخية  
تكشف تطور العقل البشري في مواجهتها  
بحسب الإمكان التاريخي والسقف  
المعرفي الذي يحكم فترات الجوائح،  
ومن ذلك الإمكان تفعيل النظام القيمي  
في معالجة إشكاليات الكوارث بتقوية  
الشعور بإنسانية الإنسان ومحورية التضامن في نظامها القيمي.

وقد تم إحكام قيمة التضامن بكونها فعلا أخلاقيا ذاتيا ممارسا من الفرد والجماعة بمبادئ الدين والعلم والقانون، وبهذا لم تبق قضية متعلقة بالاستجابة للكينونة الذاتية، وإنما تتعداها لتكون قضية علاقة مجتمعية، وفاعلية مؤسساتية، وعلاقة دولية، وتحالف حضاري من أجل سيادة قيم تكريم الإنسان وعدالة الحقوق. وهذا الامتداد لقيمة التضامن في الواقع الإنساني، أخرج استمداد معرفتها من منهج أبحاث الأخلاق النظرية وتحديد الواجب من قواعد السلوك، إلى منهج دراسة ظواهر الاجتماع البشري عبر استعمال المنهج التجريبي واستخلاص القوانين المحركة للفعل التاريخي من خلال الوقائع التاريخية. وفي هذا السياق، ومن مرجعيات تصورية مختلفة، تم تحليل قيمة التضامن وأهميتها في استقرار الوضع الاجتماعي وتحقيق الفرد لذاتيته. ويمكن التمثيل لتلك التصورات بالنماذج الثلاثة الآتية: نموذج ابن خلدون، وليون ديجي، وأكسيل هونيث.

#### 1- نموذج ابن خلدون:

لم يسلك ابن خلدون منهج الأخلاقيين من الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة والفلاسفة في التعريف بنظام القيم، وإنما اختار المنهج التجريبي الذي يقوم على معايشة الوقائع المتشخصة بمادتها، أي ذات الوجود الكياني العياني، حيث أبرز أن أهم عوامل التضامن الاجتماعي يعود إلى العصبية باعتبارها شعورا بالتلاحم مع الجماعة والولاء الكلي لها (مقدمة ابن خلدون)، فهي تتولد في البداية من علاقات النسب وأواصر القرابة، ثم تتطور لتتخذ شكل الحلف أو الانتماء، ثم تتحول



إلى ولاء مصلحي مؤدٍ إلى نشوء عصبية الدولة، التي حينما تستقر وتوطد سيادتها قد تستغني عن العصبية وتحل محلها أجهزة الدولة. فكلما ارتقت العصبية ارتقى التضامن المادي والمعنوي بين أفرادها المنتمين لها. يقول: "وذلك لأننا قدمنا أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه، وقدمنا أن الأدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون متغلبا عليهم بتلك العصبية، وإلا لم تتم قدرته على ذلك، وهذا التغلب هو الملك، وهو أمر زائد على الرئاسة، لأن الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر في أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر"<sup>1</sup>.

واعتماد ابن خلدون على استكشاف قيمة التضامن من الواقع التجريبي، إنما هو ضرورة منهجية ليس فيها استبعاد لإعمال الأحكام النظرية لمنظومة القيم التي يوجيها الإسلام في الاجتماع البشري، بل عمل على إبراز تكامل معرفي بين القيم وأحكام القيم، حيث اتخذ التاريخ ميدانا للدراسة تستخلص منه القيم والقوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية التاريخية، والتي لا تستقيم أية برمجة للحاضر والمستقبل إلا على هداها<sup>2</sup>. وتكشف علاقة العصبية بالتضامن أهمية الالتزام بالقيم في الدولة؛ إذ قد تبدو العلاقة بينهما طردية باستمرار على مستوى الكيف والكم، فكلما التزمت بمزيد من القيم وعملت على

1 - مقدمة ابن خلدون ص 110.

2 - التفسير الإسلامي للتاريخ، عماد الدين خليل، ص 8 و 9.

تأصيلها في البنية الاجتماعية، كلما تمكنت من حماية وحدتها وإطالة عمرها الحضاري، وكلما عملت على التخلي عن الالتزامات القيمة كلما عرضت نفسها للتدهور والانحطاط.

## 2- نموذج ليون ديجي:

ذكرت الموسوعة السياسية<sup>1</sup> أن نظرية التضامن الاجتماعي قامت على أسس نقد علمي للمذهب الفردي، منها:

أولاً: استمداد المذهب الفردي مقوماته الأساسية من مبادئ مدرسة القانون الطبيعي الذي قام على تقديس الحرية الفردية واعتبارها حقاً أساسياً وطبيعياً لا يجوز للدولة أن تمسها.

ثانياً: مغالاته في تقديس الإرادة الفردية والاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

ثالثاً: أن نظريته للحرية والمساواة لا تهتم بالفروقات الطبيعية بين الأفراد في الحاجة وفي القدرة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الواقعي بين الأفراد، وهو ما يبعد تحقق الطمأنينة في المجتمع.

ومن الذين طوروا نظرية التضامن الاجتماعي: ليون ديجي الذي اعتمد منهج الملاحظة والتجربة في تكوين القاعدة القانونية من خلال الوقائع الاجتماعية، وأكد في نظريته على الأسس الآتية:

« أن الإنسان اجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش إلا في جماعة، وهذا يقتضي وجود مجتمع يعيش فيه الإنسان مع غيره من الناس.

« أن التضامن قائم بين جميع أفراد العالم، إلا أن التضامن

1 - <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>



العالمي غير واضح وما زال متأخرا لانقسام العالم إلى أمم.

« أن الإنسان قد يشترك في الشعور بحاجات متشابهة ويدفعه إلى ذلك التضامن لتحقيقها.

« أن شرعية القانون الوضعي لا بد لها أن يكون القصد منها خدمة مبدأ التضامن الاجتماعي، وأن المجتمع يقوم على التضامن، والقانون هو تعبير عن هذا التضامن وتطبيق له.

« أن القاعدة القانونية يجب أن تتوافر فيها صفتان: صفة اجتماعية وصفة فردية، فهي اجتماعية لأنها وجدت لتنظيم علاقات الأفراد والمجتمع، وهي فردية لأن ضمير الفرد يشتمل عليها، ولأنها تطبق على الأفراد.

« أن القاعدة القانونية هي التي يشعر جمهور الأفراد بأنها ضرورية ولزامية لصيانة التضامن الاجتماعي، وأنه من العدل تسخير قوة الدولة وعنصر الإكراه والإجبار فيها لكفاية احترامه، وأن عنصر الجزاء في القاعدة القانونية يرجع إلى إحساس الجماعة وشعورها بضرورة وواجب احترام هذه القاعدة لتحقيق التضامن الاجتماعي.

« أن أساس القاعدة القانونية هو الشعور بالعدل والتضامن الاجتماعي.

ويقترح ديجي إقامة محكمة تتكون من ممثلين لكل الطبقات الاجتماعية مهمتها تفسير مفهوم التضامن تفسيراً ملزماً.

وإذا كانت مميزات نظرية التضامن الاجتماعي تكمن في إبراز الدور الأكبر الذي تقوم به الدولة والقانون من أجل تحقيق المساواة بين

الأفراد، وتوطيد المصلحة العامة في منع تطرف المذهب الفردي. فإنها تخضع الجميع تحت استبداد الدولة الذي ينكره المذهب الفردي، وتلغي فكرة الحق وتحويلها إلى وظيفة اجتماعية، حيث تجعل من أصحاب الحقوق موظفين عاملين لتحقيق الخير المشترك دون النظر إلى مصلحتهم الذاتية.

### 3- نموذج أكسيل هونيث:

وهو أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت ومن أتباع فلسفة يورغن هابرماس الأخلاقية، ففي كتابه النضال من أجل الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية، أو في كتابه مجتمع الازدراء<sup>1</sup>، دافع بحرارة عن نظرية الاعتراف من أجل إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية والإنسانية ومعالجة الأمراض الاجتماعية، نحو معاناة الظلم الاجتماعي والسياسي واللامساواة وكل أشكال الاحتقار أو الازدراء؛ إذ لا يمكن تحقيق قيم التسامح وكرامة الإنسان وضمان حقوقه الأساسية المشروعة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا إلا بتحقيق مبدأ الاعتراف الذي أبان عنه من خلال ثلاث دوائر: دائرة الحب، ودائرة الحق القانوني والسياسي، ودائرة التضامن الاجتماعي.

فالحب بحسبه هو الصورة الأولية للاعتراف؛ إذ أنه يربط الفرد

---

1 - Axel Honneth, La société du mépris, vers une nouvelle théorie critique, traduit par Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix. Paris : la découverte. 2006.

Axel Honneth, La lutte pour la reconnaissance dans la philosophie social, traduit par Pierre Rusch, 2013.



بجماعة محددة، وخاصة الأسرة التي تمكنه من تحقيق مقصد

الثقة في النفس بكونه منطلقاً لإثبات

الوجود الفردي والمشاركة في الحياة

الاجتماعية. ويأخذ الحق عنده طابعا

قانونيا وسياسيا، بحيث يتم الاعتراف

بالإنسان ذاتا حاملة لحقوق مستحقة

تتوقف على الاستقلالية القانونية. أما

التضامن الاجتماعي - حسب هونيث

- فهو الصورة الأكثر اكتمالا لتعامل

الذات مع أفراد المجتمع وإقامة علاقات

دائمة معهم، تؤكد لكل فرد تقدير ذاته، وأنه يتمتع بمجموعة من

الصفات والمميزات التي تسمح له بالانسجام أو الاندماج الإيجابي

مع وضعه الاجتماعي. فالتقدير المتبادل بين الذوات الفردية يؤسس

للاحترام المتبادل في ضوء قيم الممارسة المشتركة.

ويمكن استخلاص كون التضامن الاجتماعي كما يراه هونيث،

تفسير عميق لما دعاه أستاذه هابرماس بالعقلانية التوافقية التي

تنظم عملية التفاعل والتفاوت بين أفراد المجتمع، فأكد أن الاعتراف

شرط لتحقيق الهوية الشخصية المفارقة لهوية الفرد التي يمكن أن

تنشأ مستقلة عن القيم المشتركة للمجتمع. فالاعتراف في حقيقته

تضامن فاعل في البناء الاجتماعي، يواجه النزاعات والصراعات التي

تتولد عن الشعور بالظلم والاحتقار وفقدان الكرامة الإنسانية.



لا يمكن تحقيق قيم  
التسامح وكرامة الإنسان  
وضمان حقوقه الأساسية  
المشروعة أخلاقيا

وسياسيا وقانونيا إلا  
بتحقيق مبدأ الاعتراف



فبقدر ما كانت تجربة الاعتراف الشرط الأساس الذي يتوقف عليه اكتمال الهوية الشخصية في جملتها، بقدر ما يكون غيابه - بسبب انتهاك شروط التفاعل الاجتماعي- وسيلة لكيلا يحصل الإنسان على الاعتراف الذي يستحقه، الأمر الذي يولد عنده الشعور بالاحتقار الذي يجد به نفسه مهدداً بفقدان شخصيته وهويته، فتكون ردود أفعاله بصفة عامة عبارة عن مشاعر أخلاقية مرافقة لتجربة الاحتقار أي الشعور بالذل والغضب والسخط<sup>1</sup>.

إن القصد من هذه النماذج في تحليل التضامن الاجتماعي بيان الاهتمام به في ضمان تحقيق الخير في المجتمع سواء تعلق بالحق أو الكرامة أو الهوية أو الاستقرار أو التسامح، بعيداً عن تجارب الاحتقار والازدراء وخاصة في زمن الجوائح المفاجئة التي لا يد للإنسان في جلبها أو في دفعها، حيث يصاب الناس بخسائر مادية ومعنوية دون أن تكون في حساباتهم أو يعدوا لها عدة تقيّم بأسرها، فقد يكون الإنسان في كفاية من العيش بل في سعة منه، ولكن لا يلبث أن تعضّه الجائحة بأنبيائها فتؤلمه بالآلام مفاجئة، فتقلب حياته رأساً على عقب، فقيرا بعد غنى، وعيشاً نكداً مخيفاً بعد طمأنينة وأمن. وهذه الجوائح كما تصيب الفرد، تصيب المجتمع والدولة، فالدولة تتعرض بفعل الجوائح الطارئة إلى مخاطر عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، قد تصل بها إلى التراجع والانهيار.

وفي البحث عن إيجاد الحلول الموضوعية لآثار الجوائح المادية

1- Axel Honneth, La société du mépris, p 193.



والنفسية، يندرج سؤال التضامن من جانب العمل، أهو متعلق بذاتية الفرد ويقظة ضميره في الشعور بالآلام الآخر، وليس للدولة أي إلزام للفرد بالقيام بواجب التضامن، أم أن القانون ومسؤولية الدولة يفرضان القيام بواجب التضامن من حيث إنهما لا يتحققان فعلا إلا إذا تحقق التضامن بشكل واقعي، أم أن الأمر هو ذاتي من حيث الموقف من الاعتراف بالآخر، فيكون الاعتراف محركا لفاعلية القانون والدولة من أجل ضمان الحقوق ودفع الازدراء.

وإذا كانت هذه النماذج النظرية التاريخية تهدف إلى بيان التضامن في سياق تطور مفهوم الدولة في التعامل مع منظومة القيم التي تكشف أن الاجتماع البشري قائم على التضامن في تفاعله مع الحق والاعتراف والتواصل، فإن فكرة التضامن لا تدرك في التحولات القيمية في الفكر الغربي، إلا بفهم المرتكزات التي قامت عليها فلسفة حقوق الإنسان وولادتها من الصراع مع مقولات للفكر المسيحي، وبروز سيادة العقل المطلقة في تقرير ماهية عدد من المفاهيم نحو القيم والأخلاق والعلاقات السياسية وحقوق الإنسان.

وهكذا من الثورة الفرنسية إلى الثورة الصناعية إلى تقوية الرأسمالية والليبرالية في عصر الحداثة وما بعدها، فنعى الاهتمام بالتضامن في تطور أجيال من الفكر الحقوقي حددها التشيكي كاريل فاساك سنة 1977 (ويكيبيديا) في ثلاثة: الجيل الأول ويتعلق بالحقوق المدنية والسياسية التي بدأت في الظهور خلال القرنين السابع والثامن عشر، وكان مضمونها الحرية الشخصية وحماية الفرد من الانتهاكات.

ثم الجيل الثاني من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومضمونها كيفية عيش الناس وعملهم سويًا والضروريات الأساسية للحياة، وتستند إلى أفكار المساواة، وقد بدأت في الظهور مع بروز آثار الثورة الصناعية وتطو الفكر الليبرالي وتقوية هيمنة الرأسمالية.

ثم الجيل الثالث من الحقوق ويتعلق بحقوق التضامن، وتتعلق بالحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في بيئة صحية، وقد تم تقنينه في إعلان الجمعية للأمم المتحدة سنة 1986. وعلى الرغم من أن ظهور هذا الجيل الثالث تماهى مع النقد القيمي العميق الذي كشف المآلات السيئة للحدثة والليبرالية، فإنه لم يعكس في بلورته القوة النقدية لمنظومة الفكر الحداثي القيمة والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويبرز غياب هذا الانعكاس في أهم الانتقادات لحقوق التضامن التي تعلق بكونها منوطة بالمجتمعات والدول وليس بالأفراد، وهذه الإناطة من شأنها عدم العناية بالجيلين الأولين من الحقوق الفردية، وما يقتضيان من المساءلة والمحاسبة.

يبدو أن سؤال التضامن من خلال النماذج النظرية القيمة والحقوقية، محتاج لمزيد من التحليل والتفكير، حيث تبرز مفارقة كبيرة بين التنظير الفلسفي لقيم التضامن وبين مجريات الفعل السياسي والاقتصادي الذي تقف تصرفاته أمام تحقيق التضامن في أنواعه الفردية والمجتمعية والدولية، ولعل بيان قصيدة التضامن من شأنها أن تفتح آفاقًا من الاجتهاد في جعل قيم التضامن من قوانين التعارف في بناء سعادة لجميع البشر وليس فقط لمجموعة من البشر



ليس فقط في زمن الجوائح والكوارث، بل في أزمنة الرخاء والضيقة.

### قصدية التضامن: نحو أفق كوني لقيم التعاون

لقد ارتبطت القصدية الغائية بفلسفة الأديان أكثر من ارتباطها بالفلسفة العقلية التي لا تهتم بالغايات إلا من جهة قصدية الفاعل الكائن في الحياة الواقعية، وتوسع ارتباطها في فلسفة الأديان يتأسس على المزاجية بين الأخلاق والأحكام. فمقاصد الأحكام في الإسلام قيم أخلاقية في جوهرها متعلقة بالأوامر والنواهي. يقول ابن رشد: «وينبغي أن تعلم أن مقصود الشرع إنما هو تعليم الحق والعمل الحق، والعلم الحق هو معرفة الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه، وبخاصة الشريفة منها، ومعرفة السعادة الأخروية والشقاء الأخروي. والعمل الحق هو امتثال الأفعال التي تفيد السعادة، وتجنب الأفعال التي تفيد الشقاء. والمعرفة بهذه الأفعال هي التي تسمى العلم العملي»<sup>1</sup>. فقصدية الدين متعلقة بالعلم العملي الذي تتكامل فيه الأفعال الظاهرية وهي الأحكام الفقهية، والأفعال النفسانية هي الأخلاق، من حيث إن الخلق كما يرى ابن مسكويه «حال للنفس داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية»<sup>2</sup>، وهو عند الغزالي «هيئة في النفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر ورؤية، فإذا كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال الجميلة المحمودة عقلا وشرعا سميت تلك الهيئة خلقا حسنا، وإن كان الصادر عنها الأفعال القبيحة

1 - فصل المقال، ابن رشد، ص 49.

2 - تهذيب الأخلاق ص 265.

سميت الهيئة التي هي المصدر خلقا سيئا<sup>1</sup>.

ولا قطيعة مطلقا بين الفعل الظاهري والفعل النفسي، فالثاني مقصد للأول، وحسن الأول لا يتم دون حسن الثاني، وبناء عليه فلا أحكام بلا مقاصد، ولا مقاصد بلا أخلاق، ولا مقاصد دون تعليل<sup>2</sup>، ولهذا كان أول أمر علمي أسس عليه الشاطبي فكرته المقاصدية هي إثباته القطعي للتعليل في الدين<sup>3</sup>، وأن ما لا يعلل بالمصلحة يندر وجوده.

وقصدية الدين أوسع من حفظ الكليات الخمس التي استقراها الأصوليون من مجموع النص الشرعي، وحصروها في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، وذلك لأن المفاهيم الدالة على المصالح الكلية للدين متغيرة، ولهذا قد نقول إن كلية القيم مقصد كلي، وبحفظه يحفظ الإنسان والكون، فعندما تكون السيادة للقيم يتم التفكير في مسالك تحقيق العمران الجالب للسعادة والخير والحق والجمال.

وهكذا فقصدية التضامن متعلقة بحفظ الدين والإنسان والكون، باعتبارها علما عمليا لجلب المنافع ودفع المضار التي تلحق بالإنسان، بسبب الأمراض الاجتماعية والنفسية، أو بسبب الكوارث والجوائح البيئية والصحية. فكان من مقاصد قصدية التضامن تحقيق مقصد

1 - إحياء علوم الدين 3 / 1440.

2 - سؤال الأخلاق، طه عبد الرحمان، ص 51.

3 - الموافقات للشاطبي 2 / 4.



العدل بوصفه حقا اجتماعيا وإنصافا ملزما، له ارتباط وثيق بنظرية الاعتراف والزامية الدولة والقانون، وله ارتباط بالمشترك القيمي بين الفرد والمجتمع والدولة والأمة، وبالمشترك المصلحي الإنساني بين الدول والأمم، وبالتفاعل بين الأجيال المتعاقبة على جلب اختلاف المصالح. لكنه ارتباط نفسي ووجداني وعقلي محتاج لمزيد من الاجتهاد العقلاني في تكاملية الدين والعقل، ولتنامي النقد المنهجي لتجربة التفريق بينهما، وكيف أن الإقصاء لأحدهما يشكل سببا مركزيا في ميلاد أزمة القيم في الفكر الإنساني والحضارة الإنسانية. ولبيان الارتباط بين قصدية التضامن ومقصد العدل الاجتماعي، يمكن تحديد ثلاث ركائز لهذه القصدية:

« الأولى: حرية الشعور.

« الثانية: المساواة الإنسانية.

« الثالثة: التعاون الإنساني.

فالأولى: تعتبر عقيدة الإخلاص مرجعا للحرية الشعورية، من حيث إن الشعور الباطني والنفسي من ذاتية الفرد لا يبقى خاضعا لأي فعل نفسي يخضع للذة والشهوة المنتجة للظلم والتعدي. فالحرية مسألة باطنية تلتقي بجذور الفطرة في تأصيلها ميزان العمل الخيري في ذاتية كل نفس إنسانية. والتحرر من نزعات الشر لا يحصل حقيقة ما لم تسنده رؤية واضحة لعقيدة التوحيد تجعله مستقلا في اتخاذ قراراته بعيدا عن كل ما يشوش الإخلاص لها في طلب أن تقوم الحياة على جلب الحسنات ودفع السيئات.

فبين الجلب والدفع يسمو الإنسان في مواجهة دوافع الحياة التي لا تقهر في جميع الأحوال والتي لا بد أن يخضع الإنسان لضغطها في أكثر الأحيان. ولن يكون التحرر الشعوري من لذائذ الحياة وشهواتها ضامنا للفرد سعادته استنادا لعقيدة لا توازن بين المادة والمعنى في الحياة، أو استنادا لعقيدة عقلية لا ترى إلا المادة والحس. فإذن الحرية الشعورية المقصودة أوسع من كون الحرية هي التحرر من جميع السלט، فهذا التحرر بذاته سلطة، ومن ثم كانت عقيدة الإخلاص مستقلة في بناء مفهوم الحرية الشعورية المنتجة للقيم العالية. قال الله تعالى: ( قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) (سورة الإخلاص).

والثانية: إذا حصلت هذه الحرية الشعورية ووجدت من الضمانات القانونية والتدبير السياسي ما يرسخ التحرر النفسي، فإن المساواة حاصلة بالتبع، بل النفس البصيرة بالتوحيد لن تقبل بالتفاوت البعيد عن الحق، وستكون نفسا رافعة مطلب تقرير حق المساواة، ولن تقبل بديل التفاوت القائم على الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو المال أو السلطة، بل ستعمل بالحكمة القيمية لمعالجة التفاوت الخارج عن القوانين الكونية والطبيعية والتشريعية.

فالمرجعية العقدية قررت وحدة الجنس في المنشأ والمصير، وفي الحقوق والواجبات، لا فضل إلا بالعمل الصالح ولا كرامة إلا بالتقوى، يقول الله تعالى: «ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه



مضغفة فخلقنا المضغفة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) (سورة المؤمنون: 14-12)، ويقول: (ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) (سورة الإسراء: 70). ويقول النبي عليه الصلاة والسلام: «أنتم بنو آدم، وآدم من تراب»<sup>1</sup>. وبهذا التقرير بنص الوحي القطعي يتقوى الشعور الوجداني الفردي بالمساواة روحا ومعنى، لتكون مسلكا واقعيا نحو تحقيق عدالة اجتماعية غير محدودة بعنصر ولا قبيلة ولا دولة ولا سلطة.

والثالثة: كما ضبطت عقيدة التوحيد الحرية الشعورية والمساواة الإنسانية، ضبطت التعاون الإنساني، فقد عملت على إبراز دور التعاون بين الأفراد والمجتمعات في تحقيق العدل الاجتماعي، ولم تترك الحرية الفردية والمجتمعية في فوضى، فأبان النص الشرعي عن وسطية فريدة بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد، فللمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد، ولل فرد ذاته مصلحة خاصة لا بد أن لا تؤدي إلى الإضرار بالمجتمع. وعلى قاعدة ومبدأ لا ضرر ولا ضرار أسس التكامل بين المصلحة العامة والخاصة سبيلا لانتظام الاجتماع البشري واستقامة العيش في الوجود.

فالدولة مؤسسة اجتماعية تتحمل مسؤولية كفاية للسهر على تطبيق القانون من أجل ترسيخ وحدتها العقدية والشعورية، التي

1 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في التفاخر بالأحساب، رقم الحديث 5116.

تحصل مصالح أفرادها وتقوي التكافل بينهم لمواجهة تحديات الحياة ومنها زمن الجوائح بحماية الضعفاء ورعاية تحقيق العيش الكريم لهم. والأفراد كلٌّ على حدة، يتحمل مسؤولية عينية في تزكية ذاته وعلاقتها بمحيطه الأسري والمجتمعي، وفي حفظ دينه ونفسه وعقله وماله ونسله، بما يؤطره معرفيا ليكون حارسا آمينا على رعاية المصالح العامة للدولة والأمة.

إنها معادلة اجتماعية للتضامن بين الدولة وأفرادها منضبطة بقواعد علمية لا تطغى فيها الحرية الفردية على الحرية الجماعية ولا العكس. قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (سورة المائدة: 2)، وقوله: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (سورة التوبة: 105). فمعادلة التضامن الاجتماعي قائمة على تعاون مشروط بالبر والتقوى، وعلى عمل مشروط أيضا بتقييم الدين والمجتمع والدولة والعالم ككل. ولذا كان التضامن قضية أخلاقية وقيمية وشرطا علميا وسببا واقعيا في تحقيق العدل الاجتماعي المثبت للحقوق والمنصف للكرامة الإنسانية.

وبهذا يتبين أن العدل الاجتماعي بركائزه الثلاث ليس قضية فرد أو مجتمع أو دولة، إنها قضية إنسانية وحضارية مقصدها التعاون الإنساني والتكافل، فالإنسانية كلها مطالبة بتحقيق التعارف باعتباره مقصدا لخلق الله الناس مختلفين (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (سورة الحجرات: الآية 13)، وإن هذا يقتضي تحقيق



حق الجوار الإنساني حسب القوانين القيمية المشتركة، قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا من يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه»<sup>1</sup>، فعموم الجار يؤسس مطلب مد الإنسان العون لكل إنسان محتاج للعون بأصول معتبرة بغض النظر عن الاختلاف الديني والعنقي واللغوي. إنها المجاورة الإنسانية، فلا شيء في الوجود يعيش لنفسه، لكنه محكوم بسنن دينية وطبيعية وكونية تيسر تفاعله مع الموجودات.

ويستنبط من خلال ما تقدم أن فلسفة التضامن الاجتماعي قاعدة أوسع من التأمين. وذلك أن فكرة التأمين تقوم على أساس اشتراك جمع غفير من الناس في إزالة الضرر الحاصل بسبب من الأسباب، فلو بقيت هذه الإزالة الجماعية لآثار الخطر على خلفية التعاون الإنساني والتكافل الاجتماعي، لكان تضامنا اجتماعيا ناتجا عن الشعور القيمي بفعل الخير وعلاقته بالحق الإنساني. لكن لما تحول من الأريحية الإنسانية الخيرة التي قد تنتظم في عقد تعاوني، إلى عقد استرباح مادي لا همّ فيه للشركة المؤسسة إلا الربح والزيادة فيه، لم يبق خاضعا للتضامن الخيري في إطلاقه العام. ولهذا فالتأمين الاجتماعي أو الصحي أو التجاري على الحوادث والجوائح مثل جائحة كوفيد 19، له قوانينه التنفيذية التي لا تندرج ضمن قصدية التضامن الخيري الاجتماعي وقيمها الأخلاقية.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من لا يأمن جاره بوائقه، رقم الحديث 6016.

وقد يظهر هذا في اعتبار الزكاة والصدقة نموذجا للقيم العملية من حيث هي فلسفة خلقية لها ارتباط وثيق بتفعيل قصدية التضامن الاجتماعي في تنشيط العمل الخيري خصوصا في زمن الجوائح، التي تكثر فيها حاجة المحتاجين للحفاظ على عيشتهم وكرامتهم. فحينما تنتظم الزكاة والصدقة باعتبارها فرضا شرعيا جامعا بين رؤية أخلاقية وتدير مالي، في تطبيق مؤسسي يخرجها من الواجب الفردي إلى واجب الدولة الذي تمارسه انطلاقا من سيادتها<sup>1</sup>، فتنشئ جهازا مكلفا بشؤون الزكاة والصدقة، يعمل على جبايتها وتنظيمها حتى تقوم بالتمويل لكل ذي تجارة أو حرفة أو خدمة عامة وخاصة، يحتاج معها إلى مال يفتقده. وبهذا تغطي جوانب المحتاجين بنوعين من الإنفاق: أحدهما الإنفاق الاستهلاكي الذي يتعلق مثلا بالعجزة والمرضى والأيتام والمشردين والمعوذين والعاطلين ... أو الإنفاق الاستثماري الذي يتعلق مثلا بالفقراء القادرين على العمل والإنتاج كالتجار والصناع والحرفيين وأرباب المشاريع التجارية والصناعية الصغرى.

إن قصدية التضامن الاجتماعي وعلاقتها بالمنظومة القيمية الكونية في مواجهة تحديات الكوارث النازلة في الواقع والمنتظرة في المستقبل، لا تقف عند حدود المعالجة لمراعاة أخلاق الجوار في التعاون، بل تتعداه

---

1 - قال ابن العربي في تفسير قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم إن صلواتك سكن لهم) سورة التوبة الآية 103: إن الخطاب خص به النبي صلى الله عليه وسلم ويشركه فيه جميع الأمة معنى وفعلا. أحكام القرآن 2 / 574-577. وهذا مما يستنبط منه جواز إشراف الدولة على شؤون الزكاة بتنظيم مؤسسة تابعة لها على تدبير أمور الزكاة جباية وتوزيعا وصرفا لمستحقيها.



إلى ملاحظة مشكلة التنمية التي تتم تحت مظلة التضامن والتعاون الدولي لمحاصرة وطأة الفقر والحرمان وأمراض التخلف الحضاري. وتبرز هذه المشكلة من خلال ما يبرزه جليبار ريست<sup>1</sup> من أن التنمية عهد جديد ومشروع جماعي للبشرية، يخدم المصالح الخاصة للدول الأكثر قوة في العالم.

لكنها تقدم في صيغة استراتيجية شاملة تخدم الصالح العام، فتحدد بوصفها مجموعة من التدابير التقنية، توظيف المعرفة العلمية، وتنمية الإنتاجية، وتقوية المبادلات الدولية، ولهذا حسب جليبار يتم تعريف التخلف بوصفه حالة حرمان عوض تعريفه بوصفه نتيجة لظروف تاريخية، واعتبار المتخلفين مجرد فقراء بدون التساؤل عن أسباب عوزهم. ولذا، فالسبيل الوحيد الممكن للخروج من الفقر، من منظور الدول الغربية المانحة هو منطق الدخول في سكة التنمية التي رسموها للنمو والمساعدات، وشرط ذلك الدخول هو الإرغام على الانخراط في التبعية الاقتصادية والثقافية وتحقيق مصالح المانحين بالدرجة الأولى.

إن ما يمكن استنتاجه هو أن المساعدات الموصلة للتنمية ليست قائمة على أي نظرية من النظريات الأخلاقية في الغرب نحو ما قدمنا عند ليون ديجي في تأسيس التضامن الاجتماعي على الحق والقانون، أو أكسيل هونيث في تأسيس وجوب الاعتراف بالآخر، ويمكن أن نضيف

1 - ابتداء التنمية، ترجمة الحسن مصباح ص 37، مجلة المنعطف ع 23-24، سنة 2004/1425. العنوان الأصلي للمقال L'invention du développement. وقد نشر في مجلة L'écologiste-vol 2- n4 -hiver 2001.

إلهما العدالة كإنصاف كما يقدمها جون رولز، وأخلاق العناية كما تقدمها فيرجينيا هيلد<sup>1</sup>. الأمر الذي قد يفتح مزيدا من التأمل الفكري، والاجتهاد المبدع في تطوير ما تتضمنه قصيدة التضامن من الجمع بين المنطق الأخلاقي النظري والعملي، الذي يلزم بتفعيل مبدأ التعاون المؤسس على قاعدة حق المحتاج والمحروم في أموال الأغنياء من الأفراد والدول.

وقد يتجه هذا التطوير نحو جهتين: الأولى تتناول بناء القيم الكونية المشتركة المحققة للتعاون الاجتماعي الإنساني المتجاوز لعوائق كونية غربية تفرض رؤيتها لمواجهة الفقر بحق القوة. والثانية تتناول بناء استراتيجيات لبرامج التضامن في زمن الجوائح لا تخضع لنفس المرجعية القيمية، التي أسست عليها برامج منظمات عديدة للأمم المتحدة، وذلك بقصد تشييد أفق قيمي كوني، يصنع عهدا حقيقيا يعم عالم الإنسانية من السلام والسعادة والرفاهية.

خاتمة:

إن سؤال التضامن ومنظومة القيم في الواقع العالمي المعاصر سؤال معقد يطمح إلى إخراج التضامن الاجتماعي من كونه حسابا مصلحيا كيميا وكيفيا في المنظور الاقتصادي الليبرالي المهيمن على العالم؛ إلى

---

1 - أخلاق العناية، ترجمة ميشال حنا متياس، عالم المعرفة ع 356 / 2008. وهي ترى أن العناية قد تقدم الأخلاق الأوسع والأعمق والتي يجب البحث في داخلها عن العدالة (ص 26)، فهما متميزان من حيث إن العدالة تركز على أسئلة تتعلق بالإنصاف والمساواة والحقوق الفردية والمبادئ المجردة والتطبيق الذي يتناسب معها، وترتكز أخلاق العناية على العناية والثقة والاستجابة ص 22.



كونه قيمة خلقية عملية حاکمة على العقل الإنساني المعاصر، فتعيد  
صناعته من أجل التفكير في حقيقة الإنسان وغائية وجوده.



ومستقبل التضامن يتوقف على إدراك العالم المعاصر أن مبدأ مسؤولية تحقيق مبدأ التضامن لا تقل عن مسؤولية مبدأ حرية السوق والاقتصاد، ولذا يتوجب تفعيل منظومة قيم حرية الشعور والمساواة والتعاون للحد من الفقر القيمي في تدبير حرية السوق في النظام الليبرالي.

وإذا كان من فعل حضاري لقصدية التضامن فإنه يتحدد في مطلب إحداث تغيير شمولي على الأخلاقية السائدة في المجتمعات المعاصرة، فقد تكون هناك سيولة في الحديث عن الأخلاق العقلية، لكن جانبها العملي أنتج تناقضات يبتعد بها الفعل السياسي والاقتصادي عن مبادئ تحقيق العدل الاجتماعي. يقول أولريش شيفر «إننا نشهد من كثب كيف تولد الرأسمالية المحررة من القيود فائزين ومندحرين، وكيف تجازي بلا حساب وتعاقب بلا رحمة، وكيف تؤدي إلى تزايد هوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء اتساعاً، فما من أحد يشك في أن الهوة الفاصلة بين شرائح المجتمع المختلفة قد أخذت تزداد اتساعاً»<sup>1</sup>، وبهذا يتأكد أن من الحلول المعتبرة لردم هوة

1 - انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة

التفاوت غير الطبيعي، الوعي بالاجتهاد الإبداعي في تحقيق قصدية التضامن وجعلها قوة عالمية وعاملة تسعى نحو تكريم الإنسان وتوفير الجهد في عملية التنمية الحقيقية المستدامة المجددة للطاقة الخلقية والمعرفية والإنتاجية في العالم.

إن تعميق وظيفة التعارف والاعتراف في بناء منظومة قيم كونية روحية وإنسانية كالعدل الاجتماعي والمساواة ومحاربة الظلم وحفظ النفس وتكريم الإنسان ومناهضة الاستعلاء = منظومة متكاملة تنمي الشعور بالمسؤولية الأخلاقية التي لا يبقى معها مفهوم التضامن الاجتماعي في تحليله وتركيبه محصورا في مرجعية ثقافة وحضارة واحدة، بل يتوجب النظر إليه من خلال قراءة معرفية لجدلية الخصوصي والكوني، وللعلاقة التفاعلية المتوازنة بين الحضارات والثقافات، التي لا يتم معها الشعور باستعلاء طرف حضاري على آخر أو بهيمنة حضارة على الحضارات. فمن شأن حوار الحضارات وتحالفها وتحقيق التكافؤ بينها، أن يدعم خروج الأخلاقية الكونية من حيز المثل العليا والتنظير الفكري إلى حيز الواقع العملي والتطبيقي، والتي بها يتحقق التعافي من الأنانية الحضارية التحيزية، وتحقيق الاستراتيجيات لبرامج التضامن الاجتماعي ذات الأبعاد العملية التي تحقق الحوار بين القيم، وتبتكر مناهج واقعية لأخلاق كونية التعارف والاعتراف من أجل الاستثمار في الخير، وبناء عالم أفضل متوافق على المصالح الحقيقية لا الموهومة، وخال من الصراع حولها.



تعتبر جائحة كورونا اختباراً مهماً لتقديم أجوبة علمية لسؤال التضامن ومنظومة القيم الكونية، فهي كما تدعو الأسرة الإنسانية لمزيد من التضامن فيما بينها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، تدعو أيضاً العقل الإنساني إلى مساءلة ذاته في نظامه التجريدي والمادي والتقني والوضعي، وممارسة النقد التفكيكي لمسار العولمة والليبرالية المتوحشة في موقفها الفكري من التنمية المستدامة، والنظر المعرفي الجاد في العودة إلى الأخلاق الدينية وراهنيتها وإدراك مدى أهميتها في جعل التضامن قيمة مركزية في سبيل تحقيق منظومة أخلاقية كونية متوازنة جوهرها إنسانية الإنسان.